



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" خاصة بالأعضاء.

العدد الثاني عشر

السنة السادسة والعشرون

يونيو (النصف الثاني) ١٩٩٠

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحوار المعلق بين الانحياز والابتزاز

كيف ينسجم الموقف الأمريكي مع المسؤولية الدولية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة، وهي تعلن على لسان ادارتها بدءا بالرئيس بوش مرورا بالوزير بيكر وحتى الناطقين باسم البيت الابيض والخارجية يوميا عن تمسك الادارة الامريكية بالمسيرة السلمية في الشرق الاوسط ؟ !!

ان الادارة الامريكية تدرك ان المسيرة السلمية في الشرق الاوسط لها عنوان واحد هو منظمة التحرير الفلسطينية

لقد حاولت الادارة الامريكية استخدام الحوار الابتزاز منظمة التحرير الفلسطينية، ولانتراع تنازلات اساسية تمس مبادئ واسس منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية. وعندما عجزت عن تحقيق ذلك عمدت الى تعليق الحوار عند نقطة اساسية وهامة. تكون بعدها منظمة التحرير أو لا تكون. فالكفاح المسلح ركيزه اساسية من ركائز النضال الفلسطيني، وهو الى جانب الاستقلالية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارض فلسطين تستكمل الركائز الثلاثة والمبادئ الاساسية للثورة الفلسطينية. ولمنظمة التحرير الفلسطينية ولحركتنا فتح..

البقية ص ٢٣

يهدوء... وبساطه قدم الرئيس بوش هديته الى الارهابي شامير بمناسبة نيل حكومته ثقة الكنيست الصهيوني. وكانت الهدية تعليق الحوار الأمريكي الفلسطيني.

والذين يتابعون مفهوم الخطوات السياسية الامريكية تجاه قضية الشرق الاوسط يعرفون ما الذي تضمنه هذه الخطوة التي جاءت في وقت يتحفظ فيه العالم ضد طبيعة تشكيل الحكومة الصهيونية الفاشية بتركيبتها القيسفانية المتناحرة والاعلبية الواهية التي تسلفت عليها قفزة الثقة. فالحوار الذي، وان لم يتقدم نحو السلام قيد انملة، كان يعني مسؤولية الولايات المتحدة عن اي انفجار شامل في المنطقة. وتجميد الحوار او تعليقه يعني التغاضي عن هييجان الثيران الفاشيين في حكومة شامير الذين لا تبصر عيونهم غير لون الدم القاني. وهي قد تتجاوز التغاضي بالانحياز الشامل واعطاء الضوء الاخضر الذي يطلق يد الاجرام الصهيوني لارتكاب سلسلة المجازر التي تنسجم مع طبيعة شارون، وليحقق رحبهم زئيفي احلامه في الترانسفير ولتكبر "اسرائيل" حتى تصبح قادرة على احتضان التطلعات الكبرى لايتان وشامير.

الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي كما أقرها المؤتمر العام الخامس لحركتنا

اللجنة المركزية
القسم الأول

أدخلت في المؤتمر العام الخامس تعديلات أساسية في باب اللجنة المركزية بحيث شملت كلا من تشكيلها وصلاحياتها واجتماعاتها وشروط عضويتها. بدأ النظام الجديد في باب اللجنة المركزية بالمادة (٦٣) وهي التي تقابل المادة (٥٢) من النظام السابق الخاص بالتشكيل. وتنص هذه المادة السابقة على:

"المادة (٦٣): ١- تتشكل اللجنة المركزية من (٢١) عضواً على الوجه التالي:

١- ثمانية عشر عضواً ينتخبهم المؤتمر من بين أعضائه بالاقتراع السري.

٢- ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من قبل اللجنة المركزية بأغلبية الثلثين.

٣- عدد إضافي من القيادات داخل الأرض المحتلة يحدده المجلس الثوري ولا يحسب من النصاب" وفيما يخص القسمين (٢، ١)

فقد تقدمت للمؤتمر العام عدة مشاريع قرارات بشأن حجم اللجنة المركزية وكيفية اختيارهم اتخذ بعضها منحي الزيادة عما كان في النظام السابق واتخذ البعض الآخر منحي المحافظة بينما ظهرت اتجاهات للتقليل، وكان لكل رأي من هذه الآراء حكمته وأسبابه، وبعد كثير من النقاش والتفاعل اختار المؤتمر العام المنحى الأول من منطلق ضرورة استيعاب الدماء الجديدة وتوفير الحضور الفاعل لأعضاء هذا الإطار، واختار المؤتمر أن تحقق الزيادة وزيادة في نسبة المنتخبين وأبقى باباً ملزماً للتعيين في حدود ثلاثة أعضاء على خلاف ما فعل النظام السابق حيث ترك باب التعيين في حالة عدم نقص المنتخبين أو شغور مواقعهم غير ملزم من خلال نص البند (ج) من المادة (٥٢) "يتراوح عدد أعضاء اللجنة المركزية من ١٥ - ١٨ عضواً" أي أنه سمح بالحد الأدنى للعدد وهو يساوي عدد

أدخلت في المؤتمر العام الخامس تعديلات أساسية في باب اللجنة المركزية بحيث شملت كلا من تشكيلها وصلاحياتها واجتماعاتها وشروط عضويتها. بدأ النظام الجديد في باب اللجنة المركزية بالمادة (٦٣) وهي التي تقابل المادة (٥٢) من النظام السابق الخاص بالتشكيل. وتنص هذه المادة السابقة على:

"المادة (٥٢): يتم انتخاب اللجنة المركزية من أعضاء المؤتمر على الشكل التالي:

١- ينتخب المؤتمر خمسة عشر عضواً من بين أعضائه للجنة المركزية بالاقتراع السري.

ب- يقوم الأعضاء المنتخبون بتكملة باقي أعضاء اللجنة المركزية بموافقة ٤/٣ أعضاء اللجنة المركزية على الأعضاء الجدد فرداً فرداً.

ج- يتراوح عدد أعضاء اللجنة المركزية من ١٥ - ١٨ عضواً.

د- يكون للأعضاء المختارين حسب البند (ب) نفس صلاحيات الأعضاء المنتخبين". بدأت المادة (٦٣) من النظام الجديد بتعديل صياغي ثم تدرجت إلى تعديل الترتيب وذلك من أجل تمتين النص وترابطه. وقد دخلت مباشرة في الموضوع في البند (١) بعبارة "تتشكل اللجنة المركزية" وهي عبارة أدق مما ورد سابقاً "يتم انتخاب اللجنة المركزية" ذلك لأن التشكيل هنا يشمل كلا من المنتخبين في المؤتمر والمعينين من قبل اللجنة المركزية في آن واحد.

وحملت بداية هذا البند أيضاً التغيير في حجم اللجنة المركزية فبدلاً من خمسة عشر عضواً وفقاً للنظام السابق أصبحت واحد وعشرين عضواً ثم انقسم البند (١) إلى القسمين (٢، ١) ليحدد كيفية مجيء هؤلاء الواحد وعشرين عضواً بحيث قرر أن ثمانية عشر عضواً منهم

المنتخبين من قبل المؤتمر العام. ويلاحظ أن الالتزام هنا ينصب على الحد الأدنى للعدد وهو (١٥) الذي يجب أن يتوفر في كل الظروف، والذي تعطل توفيره في تجربة ما قبل المؤتمر العام الخامس بسبب شرط توفير أغلبية ٣/٤ للإضافة.

والحكمه من فتح باب التعيين ووجوبه هنا هو أن تتم بواسطة التعيين معالجة الثغرات التي يمكن أن تظهر في النتائج الانتخابية معالجة موضوعية حيث يفترض بأعضاء اللجنة المركزية المنتخبين أن يقوموا بالنظر في نتيجة الانتخابات ليعوضوا من خلال عملية التعيين أية نواقص ويسدوا أية ثغرات وفقاً لحاجات العمل الموضوعية أو للمصلحة العامة في وحدة الحركة وفعالية أطرها وتغطية اختصاصاتها بالكفاءات المطلوبة.

ويلاحظ في نص القسم (٢) من البند (١) هنا أنه قد تم تخفيف نسبة الأغلبية المطلوبة لهذا التعيين فبدلاً من أنها كانت وفقاً للبند (ب) من المادة (٥٢) في النظام السابق "بموافقة ٤/٣ أعضاء اللجنة المركزية" أصبحت في هذا القسم من النظام الحالي بأغلبية الثلثين، والمقصود من هذا التخفيف هو التسهيل وجعل الأغلبية أغلبية عملية ممكنة التحقيق في نفس الوقت الذي توفر فيه الضمان والحصانة لأن يأتي الأعضاء المعينون تعبيراً عن إرادة واسعة وبالتالي تتوفر فيهم الضمانات والشروط المطلوبة التي تؤهلهم لعضوية اللجنة المركزية بل ولسد الثغرات وتعويض النواقص في العملية الانتخابية ذاتها، وفيما يخص القسم (٣) فقد ارتأت المؤتمر ضرورة أن يكون هناك جزء من التشكيل خاص بقيادات من داخل الأرض المحتلة وأن يترك تحديد العدد للمجلس الثوري وأن لا يحسب هذا العدد في ظروف عدم تمكنه من المشاركة في عمل اللجنة المركزية وعدم تسمية أشخاص من النصاب وذلك على غرار ما فعل في تشكيل المجلس الثوري والقائده العملية من هذا البند تظهر في حال تغير ظروف الاحتلال بحيث تكون الأطر الحركية المركزية معبرة عن جسم الحركة وخاصة ذلك الجزء الأساسي المتواجد في الأرض المحتلة.

ومن البديهي أن أي أخ يصبح خارج الأرض المحتلة ولا يكون قبل ذلك قد تعين بالاسم - كما هو وارد في النص - لا يعود في عداد من ينطبق عليهم نص هذا القسم (٣).

ويلاحظ أن النظام قد أطلق للمجلس الثوري أن يقرر حجم هذا العدد وذلك وفقاً لما تقتضيه الظروف وما يقتضيه الواقع الذي يتعين فيه على المجلس أن يقوم بهذا التحديد. كذلك يلاحظ أن النظام لم يقرر موعداً معيناً لهذا التحديد بل ترك الأمر لتقدير المجلس الثوري. يقابل البند (١) من المادة (٦٣) جميع بنود المادة (٥٢) من النظام السابق باستثناء البند الأخير (د) الذي تم تأخير ما يقابله في النظام الحالي قصداً حيث يسبقه البندان (ب، ج) وتناول البند (ب) استحداث صيغة جديدة كلياً في حياة الحركة وهي صيغة المكتب السياسي ونصه:

"ب. تختار اللجنة المركزية من بين أعضائها مكتباً سياسياً من عدد لا يزيد عن أحد عشر عضواً".

ويعود السبب في استحداث هذه الصيغة إلى اتساع حجم اللجنة المركزية وانتشار مواقع تواجدها بحيث اقتضى الأمر أن تكون هناك حلقة أضيق من حلقة اللجنة المركزية تكون اجتماعاتها أسهل وأقل مجهوداً وفي أوقات أكثر تقارباً تتابع مستجدات ومهام القيادة السياسية اليومية للحركة.

ويتم اختيار المكتب السياسي من بين أعضاء اللجنة المركزية ومن قبل هذه اللجنة وهو الأمر الذي يعطيها القوة وسلطة المراقبة على المكتب السياسي حيث تستطيع في أي وقت أن تنظر في هذا الاختيار مما يجعل صيغة المكتب السياسي قابله للتعديل المستمر وفقاً لمصلحة الحركة وظروف أعضاء اللجنة المركزية ويلاحظ أن النظام لم يفرض أية أغلبية لاختيار المكتب السياسي وبذلك تكون الأغلبية العادية أو الأغلبية الانتخابية البسيطة هي القاعدة هنا.

وقد حدد النظام أن لا يزيد عدد أعضاء المكتب السياسي عن أحد عشر عضواً من بين مجموع أعضاء اللجنة المركزية الذي هو واحد وعشرون عضواً، وبذلك يجوز من الناحية العملية أن يكون عدد أعضاء المكتب السياسي أكثر بقليل من نصف أعضاء اللجنة المركزية حيث لم يقرر النظام أية نسبة بين عدد أعضاء المكتب السياسي وعدد أعضاء اللجنة المركزية، وعندما ينص النظام أن عدد أعضاء المكتب السياسي لا يزيد عن أحد عشر عضواً فمعنى ذلك أنه أجاز هذا العدد وأجاز ما هو دونه حتى الحد الأدنى لأية هيئة ممكنة.

وعليه يتراوح نظريا عدد أعضاء المكتب السياسي من ثلاثة أعضاء الى احد عشر عضوا، ومن البديهي ان المقتضيات العملية والواقعية هي التي تقرر العدد بين هذين الحدين. وهو في واقعنا ما يميل الى الحد الأقصى بل وما يجعل حدوده الدنيا مستبعدة تماما.

وفي البند (ج) يؤكد النظام سلطة اللجنة المركزية على المكتب السياسي حيث ان هذه اللجنة هي التي تحدد مهام المكتب السياسي في لائحته، وانطلاقا من التبرير العملي والتفسيري لنص النظام على تشكيل المكتب السياسي فان هذه المهام تنحصر في مسائل القيادة اليومية في مجال اتخاذ القرارات التي لا يمكن تأجيلها وهي القرارات التي تخص السياسة العليا للحركة والمستجدات الهامة، ومن البديهي ان تلك القرارات او الاجراءات المتخذة يجب ان تراجعها اللجنة المركزية في اول اجتماع يلي اتخاذها، وبالتالي ان تصادق عليها او تعدلها او تنقضها، علما ان حجم المكتب السياسي في اللجنة المركزية يعطي تلك القرارات قوة في حال اتفاق أعضاء المكتب السياسي عليها وعلى العكس في حال الاختلاف اذ يصبح الامر بيد اللجنة المركزية تقريبا.

المهم ان هذا البند ينيط باللجنة المركزية صلاحية تحديد مهام المكتب السياسي وهو ما يجعلها قادرة على ان تحصر هذه الصلاحيات في نطاق ما لا يمكن تأجيله او ما لا يمكن ان يحتمل الانتظار من الامور الهامة التي تتعلق بسياسة وامن الحركة.

وعليه فان نص هذا البند (ح) هو :
"ح . تحدد اللجنة المركزية مهام المكتب السياسي في لائحته الداخلية"

ويأتي البند (د) وهو تطوير للبند (د) من المادة المقابلة في النظام السابق، حيث اقتصر ذلك البند السابق على ان يقرر ان للأعضاء المعيّنين نفس الصلاحيات الأعضاء المنتخبين.

بينما يأتي هنا البند (د) الجديد ليس ليشمل هذا فحسب وانما ليشمل ايضا المساواة في الحقوق والواجبات والمسؤوليات بين جميع أعضاء اللجنة المركزية سواء كانوا منتخبين ام معينين وسواء كانوا منتخبين في المكتب السياسي ام لا، وهو ما يفهم صراحة من مجيء هذا البند في موقعه بعد النص على تشكيل المكتب السياسي، ومن تضمنه لعبارة "الحقوق والواجبات

والمسؤوليات" وهو الامر الذي يتجاوز مجرد الصلاحيات كل في اختصاصه الى نطاق المسؤولية العليا عن كل امور الحركة.

وفي واقع الامر فقد جاء هذا البند في مناقشات المؤتمر من قبيل استكمال النص على تشكيل المكتب السياسي، وبذلك جاء نصا احترازيا من شأنه ان يساهم في صيانة وضعية اللجنة المركزية ودورها في الحركة. وينص هذا البند :

"د . جميع أعضاء اللجنة المركزية متساوون في الحقوق والواجبات والمسؤوليات".

ويأتي البند (هـ) كآخر بند في نص المادة الجديدة (٦٣) ، وهو بند جديد كليا اذ يتناول دور القائد العام لأول مرة في النظام، ونصه "هـ. القائد العام يتراس اجتماعات اللجنة المركزية ويدير جلساتها وفقا لاحكام اللائحة الداخلية". وبذلك فقد فرض النص ان تنطلق اللائحة الداخلية للجنة المركزية من مبدأ ترؤس القائد العام لاجتماعات اللجنة المركزية وادارة جلساتها.

وبشكل هذا المبدأ صلاحية كانت معطاه في الاصل لأمين سر اللجنة المركزية.

لقد قيد البند (هـ) ان يتم هذا التروؤس وهذه الادارة وفقا لاحكام اللائحة الداخلية التي تضعها اللجنة المركزية، وقد نصت اللائحة الداخلية الى المزاجه بين المعمول به سابقا والمعمول به حاليا، حيث اعطت هذه الصلاحية لأمين سر اللجنة المركزية او من ينوب عنه في حال غياب القائد العام. وتعتبر هذه الصلاحية في الحالتين في اطار مبدأ القيادة الجماعية وعلى ارضيه طرق اتخاذ القرارات بالأغلبية المحددة، وهي طرق يجب ان تكون واضحة وموضوعية ومنطلقه من قاعدة المساواة والعدالة وفي ظروف من تحرر ارادة كل عضو من عوامل سلبي او الانتقاص منها.

المهم لقد احدث هذا البند تغييرا كبيرا في منهجية العمل في الحركة وكن واقعا كان موجودا الى حد كبير وتأتي المادة "٦٤" لتتناول موضوع انتخاب أمين سر اللجنة المركزية ونائبه وهي المادة المقابلة للمادة السابقة (٥٣) وقد جاءت بنفس النص ودون اي تغيير وهذا النص هو :

"المادة (٦٤) : تختب اللجنة المركزية من بين البقية صه

اخبار الاقاليم

عقد اقليم ليبيا مؤتمره الحركي الثالث ابتداء من يوم ١٩٩٠/٦/٧ ، وذلك بعد ان قامت الاطر التنظيمية في الاقليم باستكمال اجراء مؤتمرات المناطق وانتخاب لجانها القيادية.

وقد حضر مؤتمر الاقليم واشرف عليه الاخ مفوض التعبئة والتنظيم وشاركه وفد من مكتب التعبئة والتنظيم.

وقد قام الاخ مفوض التعبئة بافتتاح المؤتمر بكلمة سياسية وتوجيهية تنظيمية تلقي الضوء على التوجهات السياسية والتوجهات التنظيمية للحركة، كما لقي الاخ معتمد الاقليم كلمة ركز فيها على المسالة التنظيمية واهميتها في المسيرة النضالية.

وقد قدم امين سر الاقليم تقرير لجنة الاقليم وتمت مناقشة هذا التقرير كما تم وضع التوصيات وقرار خطة العمل في المجالات السياسية والتنظيمية والاعلامية والعسكرية والمالية والامنية والمنظمات الشعبية والوطن المحتل والعلاقات الخارجية للحركة.

وقد اختتم المؤتمر اعماله بعد يومين من العمل المتواصل بنجاح وينتائج هامة ، كما انتخب العدد المطلوب للجنة الاقليم وفقا لنظامنا الاساسي الجديد.

كذلك عقد اقليم الجزائر مؤتمره الحركي الثاني في الفترة بين ٢٠ و ٩٠/٦/٢٢ وحضره واشرف عليه الاخ مفوض التعبئة والتنظيم وشاركه ايضا وفد من مكتب التعبئة والتنظيم.

وقد اتسم مؤتمر اقليم الجزائر بالصراحة والنقاشات المسببة وتركزت جميعها تقريبا على الوضع التنظيمي في الاقليم واعادة ترتيبه، وشارك الاخ معتمد الاقليم في تلك النقاشات مشاركته فعاله وايجابيه.

وكان اقليم الجزائر ايضا قد استكمل مؤتمرات مناطقه بنجاح وتشكلت لجان المناطق الجديده وبدأت بممارسة اعمالها.

كذلك فقد اسفر مؤتمر اقليم الجزائر عن اقرار التوصيات والقرارات في المجالات المختلفة السياسية والتنظيمية والامنية... الخ.

كما خرج بانتخاب العدد المطلوب وفقا للنظام الجديد ليتم اختيار لجنة الاقليم من هذا العدد المنتخب. ويقوم مكتب التعبئة والتنظيم بدراسة مجريات ونتائج اعمال هذين المؤتمرين ضمن توجهاته بتنشيط دورة الحياة التنظيمية، واحداث النهضة التنظيمية على طريق مواصلة اعداد وبناء الكادر وتنشيط آلية العمل، وتأكيد المنهج التنظيمي كاساس وضمان لهوض حياتنا الحركية. ان الدرس الاساسي الذي يمكن استخلاصه من هذين المؤتمرين هو ان الجسم التنظيمي للحركة يبقى ضمانتها وضمانة العمل الوطني مادامت هذه الحركة في قيادته. وانه بالتنظيم المتناسك الموحد والقادر وبهذا التنظيم وحده يمكن للمسيره ان تستمر.

كذلك عادت وفود مكتب التعبئة والتنظيم من عدة جولات تنظيمية لعدد من الاقاليم الاوروبية والعربية الاخرى حيث قامت تلك الوفود باعادة ترتيب الاوضاع التنظيمية على اساس التنشيط السالف الذكر وعلى اساس تطبيق النظام الاساسي ضمن تعديلاته الجديده في ترتيب الهيكل التنظيمي والاطر التي جرى تعديل على وضعيتها في النظام الجديد.

شمة قضايا تنظيمية

اعضاؤها امينا للسر ونائبين له.

ويمكن اعتبار هذه المادة مكملية لمادة التشكيل وقد جاءت تالية لهذه المادة في النظامين وهو موقعها الطبيعي. ومن البديهي انه ما دام النص قد حافظ على موقع امين السر ونائبيه في نفس الوقت الذي اعطى جزءا من دور امانة السر للقائد العام فان ذلك يعني ان النظام لا يريد ان يلغي دور امانة السر بل يؤكد من حيث المشاركة في ذات المهام المعطاه لامانة السر سابقا وبالتالي يكون قد جاء دور القائد العام كعامل تكميل ومعاوضه وليس كبديل لدور امانة السر.

واخيرا فان التشكيل الجديد للجنة المركزية قد جاء ليبي بعض احتياجات الواقع التي برهنت عليها التجربة وكبر الحركة وضرورة تدفق الدماء الجديدة وضرورة سد الثغرات والنواقص وضرورة ان تكون هذه المؤسسة هي المؤسسة الحقيقية لاتخاذ القرار الشامل في حياة الحركة ، وهو امر يجب ان يتم استلهامه وتطبيقه وتوفير حسن سير اعمال المؤسسة من اجله.

الدعم كل الدعم للانتفاضة

مقومات الاعتماد على الذات

ان المنتج لبيانات = نداءات = الانتفاضة المباركة بالاراضي الفلسطينية المحتلة، يجد انها قد حسمت منذ انطلاقتها الكثير من الامور، كمعركة التمثيل السياسي، واكدت على القرار الوطني الفلسطيني المستقل. وتلاحم الداخل مع الخارج من خلال التكافل الاجتماعي والاسري، وفك الارتباط الذي صاغته قسرا سلطات الاحتلال بين الاقتصاد الوطني الفلسطيني واقتصاد الاحتلال.

وارست بذلك اللبنة الاولى في صرح الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال مقاطعة المنتج الاحتلالي الذي يوجد شبه له من المنتج المحلي. الصناعي والزراعي، وعملت بنفس الوقت على دعم الصناعات الوطنية لتقوم بدورها بسد العجز الناتج عن الاستهلاك المحلي. فازدهرت تبعاً لذلك الكثير من الصناعات الوطنية واكدت وجودها وقدرتها التنافسية، مع الصناعات الاحتلالية وغيرها بالاراضي الفلسطينية المحتلة. وظهر ذلك واضحا من خلال معرض الصناعات الفلسطينية الذي اقيم بالعاصمة القبرصية - خلال شهر حزيران الحالي - كصناعة البلاستيك، الادوية، الآلات والجرارات الزراعية، والقبانات الخليلية والحلويات والسكري، وغيرها. وقد حازت هذه الصناعات على اعجاب زوار الجناح الذين ابرموا عقودا مع اصحاب تلك الصناعات.

ولا شك ان هذا النجاح الذي حققته الصناعات الفلسطينية ناجحا عن سياسة الاعتماد على الذات التي انتهجتها الانتفاضة منذ انطلاقتها وليس جديدا على المواطن الفلسطيني ان يسد حاجاته ذاتيا، سيما وان التربة الفلسطينية تربة خصبة ومعطاه، كما ان الظروف

القاسية التي عاناها المواطن الفلسطيني علمته ان يعتمد في سد حاجاته اليومية على منتجات ذاتية محدودة وسيطه بدءا من توفير اساسيات الحياة من غذاء وملبس وانتهاء بالسكن ومواده الانتاجية.

وهو يعود اليوم الى هذه الاساسيات كما انه يستفيد من التقنيات العلمية لتطوير زراعة ارضه عملا بتوجهات الانتفاضة الاقتصادية التي تدعو الى مقاطعة اقتصاديات العدو والاعتماد على الذات.

كما ان المراه بمقدورها الحصول على ماكنه خياطه يد لخياطة ملابس العائلة، وبمقدورها عمل البسط والسجاجيد سيما وان اصواف الاغنام متوفرة محليا. وبمقدور العائلة ان تخبز خبزها في افرانها المنزلية. وبمقدورها ان تنتج من السلع الغذائية المتوفرة الكثير من السواد الغذائي مثل المفتول من القمح، والكراديش من الشعير، والقطين من التين المجفف والزيت من الزيتون. وكذلك الاستفادة من النباتات البرية والمزروعة كالخيزه واللوف والعكوب، ويمكن صنع الكثير من الاطعمة الشهية التي تصلح لكل فصول السنة، وتمد الجسد بما يحتاجه من قوة وطاقه من مشتقات الحليب، حيث يستخرج من هذه المشتقات الجبن، اللبن، السمن، الزبد والكشك. ومن الطيور والدواجن يمكن للعائلة ان تحصل على اللحوم والبيض والريش لصنع الوسائد والفراش كما ان افراد البيت يمكنهم ان يقوموا ببناء بيوتهم من المواد المتوفرة محليا.

ان ما افترته الانتفاضة حول مفهوم نمط الاقتصاد المنزلي، وما هو معروف عن هذا النمط الانتاجي بشكل

عام. يتمثل في استغلال الموارد والامكانات الموجودة حول منازل المواطنين، قد تشكل هذه الامكانات خاصة في ظروف كظروف الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة في ظل الانتفاضة، قاعدة او اساس لاقامة مشاريع انتاجية زراعية حيوانية حرفية تقلل من اعتماد الاسره على السوق، وتساعد بنفس الوقت افرادها على مواجهة النقص الحاد الذي يطرا احيانا على المواد الغذائية الاساسية. كما انها قد تدفع افراد الاسره الى السوق، اي بيع ما يفيض عن حاجاتهم الى العوامل الاخرى، او الى الورش والمشاريع الصناعية التي تحتاج دائما الى المواد الاولى.

وان لهذا النمط من الانتاج سمات متعددة تميزه عن غيره من الانماط الانتاجية الاخرى والتي من ابرزها:

١- انشاء المزارع النباتية والحيوانية. ولا شك ان هذا النمط من الانتاج يتفاوت في تطبيقه بين المناطق الجغرافية المختلفة، اي بين القرية والمدينة والمخيم حيث يتم تطبيقه في القرية اكثر من المدينة والمخيم. ويعود سبب ذلك الى احتفاظ منازل القرى بمساحات اوسع حول منازلهم تسمح ولاشك باستغلالها لانشاء مشاريع متنوعة تساعد الى حد ما على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمجموعة من الاسر. وربما تتسع انتاجها لقدرات تسويقيه وتشغيل ايدي عامله محليه. كالمزارع التي اقيمت وتقام لتربية الابقار، الاغنام، الدواجن وغيرها. وقد حققت مشاريع الدواجن في بعض الاماكن قدرات انتاجية عالية. ذات خطوط تسويقيه. كان للروح التعاونية التي سادت بين الاسر من ناحية توفير الدعم المادي والعيني حفا وافر في نجاحها.

٢- التخزين يحتم الاقتصاد المنزلي بروز ظاهرة التخزين، حيث يضطر السكان الى تخزين المواد التموينية الضرورية غير القابلة للتلف تحسبا للظروف السيئة.

٣- التصنيع المنزلي انتشرت هذه الظاهرة بشكل واضح مع الانتفاضة، حيث قامت الاسر بعملية تصنيع واسعة للمواد الغذائية في البيوت. مثل استخراج مشتقات الحليب وعصر البندورة، والمربيات من الفواكه والمخللات والعودة الى ظاهرة الخبز في البيوت، حتى اصبح الخبز البيتي ينتج اما

بواسطة افران الكهرباء او بواسطة الطواحين، كما انتشرت ظاهرة الخياطة المنزلية وغزل الصوف وحياتها.

٤- قطاع البناء

عاد الاهالي في بعض القرى الى استعمال المواد الاولى مثل الطوب المصنوع من اللبن في بناء البيوت والطواحين، واستعمال التراب كماده لتلك البيوت. بينما استخدموا في السابق الاسمنت والباطون وحجارة المنشار والرخام لنفس الغاية. كما ابتعدت منازلهم عن مظاهر الترف.

٥- الايدي العاملة

كانت مشاركة الايدي العاملة في انجاح الاقتصاد المنزلي. فبروز ظاهرة امتناعهم عن العمل ضمن المؤسسات الاحتلالية، دفعت بالعمال للعمل في القطاعات المحلية واستغلال الارض، وقاموا ببناء الجدران الاستنادية، وقطع الاشجار البرية وحراشها عدة مرات وري المزروعات وغيرها، حتى اصبحت هذه الامور مظاهر واضحة خاصة في ايام الاضراب. حيث يتجه الناس للعمل في الارض.

٦- بروز المشاريع الفردية والصغيرة - الورشات لقد ظهر مع الانتفاضة العديد من الورش الصناعية الصغيرة في المنازل. كالمتاجر، المحادد، محلات الخياطة - وغيرها. ويغلب على هذه الورش الطابع الاسري حيث تقوم الاسره مجتمعها بالمساعدة بالعمل.

وقد عملت هذه العوامل مجتمعة على سد حاجة المنزل بالاراضي الفلسطينية المحتلة مما يحتاج اليه من ضروريات عوضا عن كون بعضها كقيل بسد حاجات عوائل اخرى من خلال عملية المقايضة او المبادلة والبيع. وحققتم مستوى رفيعا من الاكتفاء الذاتي. والامن الغذائي وبذلك تكون الانتفاضة قد اضافت الى سجلها النضالي ايضا ميزة جديدة اخرى تمثلت بره الاعتبار للقرية. وخلقت منها القرية المنتجة التي تعتمد على امكانياتها الذاتية، محققه بذلك حالة من التكامل مع اقتصاديات المدينة.

وسطرت بذلك نموجا يحتذى لقرى العالم الثالث، بل للعالم بأسره. وتكون قد اضافت الانتفاضة الى القاموس السياسي العالمي علاوه على كلمة الانتفاضة القرية الفلسطينية المنتجة والمكتفية ذاتيا.

حقا انها تجربة رائدة تستحق كل الدعم والتأييد

بين الكفاح والإرهاب

ولن نقول ان هناك حولا أمريكيا لأنه لا يوجد هذا الحول في واقع الأمر. بل هناك انحياز ساغر عن وعي وادراك وتغذية لهذا الانحياز بمسوح القيم والرهبان، وقد عانينا منه على الأرض وفي واقع الأحداث الى درجة لا تسمح لنا ان نتحدث عنه مواربة او دون تحديد.

لذلك وكما ان حقوق الانسان يجب ان تكون واحدة في العالم وبدون جنسية او جنسيات خاصة بها فان معايير الإرهاب يجب ان تكون واحدة في العالم، وكما يجب ان يكون واضحا الفارق بين الممارسة الصحيحة والممارسة غير المقبولة، يجب ان يكون واضحا الفارق بين الإرهاب والقتال من أجل الحرية، حيث الأول ممنوع والثاني مشروع وفق تاريخ البشرية واجماعها وقيمها الحضارية والفكرية السامية.

ونستطيع ان نقول ان الإرهاب هو استخدام العنف كوسيلة متعمدة تستهدف الأبرياء مباشرة من أجل فرض إرادته سياسية او عرقية او دينية.

بينما القتال من أجل الحرية هو استخدام الكفاح المسلح وحتى العنف كأحد الوسائل ضد أهداف تقع عقبه مباشرة وعن قصد وعن طريق القوة في وجه تحقيق الحرية او الحقوق المشروع لشعب من الشعوب، وإذا كان

تقوم حكومة الولايات المتحدة برفع بعض الشعارات في وجه من يتعارض مع خططها وبرامجها، ومما لا شك فيه ان ظاهرا الكثير من هذه الشعارات قد يتفق مع القيم الانسانية والحضارية مثل شعار حقوق الانسان ومكافحة الإرهاب، ولكن في حقيقة الأمر، فان استخدام هذه الشعارات من قبلها هو عمل موجه وغير موضوعي حيث انها تقيس في الواقع بمقياسين. فبينما تفضل الطرف تماما عن الأعمال التي تقع في نطاق سياسات متماشية مع خططها وبرامجها تحاول ان تلبس أعمالا قد تكون سليمة ثوب الادانة عندما تقع في نطاق سياسات متعارضة مع خططها وبرامجها.

والأمثلة كثيرة، لذلك لا بد لنا ان نحذر الوقوع في فخ الذئب الذي يرتدي ثوب الناسك. ولابد لنا ان نكون واضحين. وان نضع معاييرنا وفقا لمبادئ وقيم غير مختلف عليها ووفقا لمقاييس وتفسيرات موضوعية وعادلة. وقد اشتهرت الولايات المتحدة في وجه منظمة التحرير الفلسطينية سيف مكافحتها للإرهاب حتى وصل بها الأمر الى تبرير تعليقها للحوار مع المنظمة بحجة عدم اذانة المنظمة لعملية النزول على الشاطئ الفلسطيني الأخير بشكل مباشر، وعدم اتخاذها الاجراءات اللازمة وفقا للمفهوم الأمريكي بحق هذه العملية.

الإرهاب عملا مقيتا فان القتال من أجل الحرية عمل مجيد.

ومما لا شك فيه انه لا يكفي مجرد التعريف للفرق بين الإرهاب والقتال من أجل الحرية حيث لا بد من الدخول في التفاصيل لكي يكون الفارق واضحا. لأن وضوح الفارق من مصلحة الكفاح ومن مصلحة ان لا تتمكن الجهات المفرضه من خلط الألوان، واستخدام المبادئ استخداما موجها وذاتيا يجعلها في حقيقة الأمر ضد ذات القيم التي تلبس ثوبها. وعليه فهناك النقاط التالية.

أولا: ان الأصل في تحديد ما هو القتال في سبيل الحرية هو طبيعة القضية التي يسعى الى حلها هذا القتال. فهناك فارق بين القضايا العادلة والقضايا غير العادلة وبين قضايا التحرر الوطني وقضايا العدوان، فعندما يأتي العمل المسلح في نطاق العدوان فانه يتسم بصفة من صفات الإرهاب مهما كان التزامه الشكلي بقواعد التعامل الدولي، اما عندما يأتي العمل المسلح في نطاق النضال من أجل قضية عادلة هدفها رفع الظلم او قهر الارادة او اغتصاب الحق، فانه يتسم بصفة من صفات القتال من أجل الحرية حتى وان حدثت أخطاء، فمن الطبيعي ان لا تكون كل ردود افراد الشعوب المعتدى عليها واحدة حيث ان بعضها الواعي سيلتزم بالقواعد والمبادئ الدولية او المتعارف عليها بين دول العالم بينما بعضها الآخر والذي ربما يتعرض لضغط رد الفعل على ممارسات عدوانية بشعة قد يتجاوز تلك المبادئ بدافع ضغط المعتدي نفسه وتجاوزاته نفسها.

ثانيا: طبيعة العدو وأسايبه، فعندما تكون هذه الطبيعة عدوانية ومجافية للحقوق المتفق عليها ومتعارضة مع مبادئ القانون الدولي والأعراف الانسانية يفترض ان الطرف الآخر في مواجهة هذا العدو يقف في خندق تلك المبادئ والأعراف.

ثالثا: طبيعة الأهداف العامة للكفاح والحوافز الأصلية، وهي بالطبع مرتبطة بطبيعة القضية حيث ان الأهداف والحوافز المرتبطة بالأهداف الانسانية الأكثر سموا كأهداف

الحرية والعدالة والتقدم والبناء والسلام العادل يفترض ان تتسم طبيعة النضال من أجلها بطبيعة القتال من أجل الحرية بينما عندما يكون حافز الجهد المسلح هو العدوان او التوسع او المحافظة على الاحتلال او استعمار الشعوب وقهر ارادتها، فان هذا الجهد يرتبط بالإرهاب والعدوان ويعرض حياة الأبرياء لمخاطر ضمن مجهودات غير مشروعة ولا تتسم بحوافز مشروعة او مقبولة. ان طبيعة الهدف السامي تستلزم ان يتم العمل الكفاحي وفقا لذات القيم السامية المرتبطة بالهدف.

رابعا: الأهداف المباشرة نفسها فهناك فارق بين ان تكون الأهداف ذات طبيعة بريئة او ان تكون معيقة للوصول الى الحقوق المشروعه عن قصد وباستخدام القوة.

فبينما يعتبر ضرب الأهداف البريئة او محاولة ذلك إرهابا فان ضرب الأهداف الثانية مشروعا ولا يمكن تجنبه وقد اقرته الاعراف والمواثيق الدولية حيث اقرت حق الشعوب في الدفاع عن اراضيها وفي مقاومة احتليها ومما لا شك فيه ان تجربة البشرية تؤكد ان كل عمل مسلح قابل لأن يعرض في طريقه الأبرياء للخطر، وقد تعاملت مع ذلك البشرية من مبدأ ان الضرورات تستدعي تحمل المحظورات التي لا يمكن درئها اذ من المتوقع ان يصاب بعض الأبرياء في كل قتال وحتى في القتال من أجل الحرية. والمهم بهذا الخصوص امران الأول سمة القتال الأساسية وهي ان يكون قتالا عادلا والثاني ان لا يتم تعمد ضرب الأبرياء بل ان يجري تجنبه بأقصى قدر مستطاع وان تتخذ الاحتياطات الممكنة لهذا وان تتم تربية المقاتل على هذه الاحتياطات.

خامسا: طبيعة الوسائل والأساليب المستخدمة هل هي وسائل وأساليب في حدود التعامل مع مصدر الخطر او العائق ام انها تتجاوز تلك الحدود بحيث تنم عن استعداد للتهاون حيال حياة وسلامة غير المعنيين وهل هي وسائل تقتضيها طبيعة الصراع والقضية ام ان تلك الطبيعة لا تستلزمها، فثمة قضايا وصراعات كقضايا العدوان والاحتلال لا يمكن حلها الا بالكفاح المسلح وثمة قضايا وصراعات لا تستلزم استخدام السلاح بالضرورة. ان العدو هو الذي يفرض الوسيلة، فعندما يكون

للاستشهاد من أجلها.

والسؤال الأخير ماذا تسمي الولايات المتحدة تاريخ المجازر ضد الفلسطينيين من دير ياسين الى قبية وكفر قاسم والتي ينجر دائما المسؤول عنها من العقاب حيث تشكل المحاكم السورية وتختبر الاعذار ليخرج القتلة اما لديهم حالة نفسية او بعقوبة لا تتعدى غرامة قيمتها قرش واحد في مقابل قتل خمسين عامل اعزل؟

ولا نذهب الى الماضي قبل سنوات بل نواجه الحاضر ايضا، فكل تلك الصور من القمع للانتفاضة وتكسير عظام العزل وقتل الاطفال ومجزرة تل ابيب الاخيرة وامتداد اعمال القتل الى حدود دول اخرى ويتم كل ذلك من قبل اجهزة سلطات الكيان الصهيوني والمستوطنين ولا تستوقف الولايات المتحدة بينما على الشعب الفلسطيني ان يكون دقيقا في كل خطوة والا !!

ان الولايات المتحدة على الاقل لا تواجه بنفس الطريقة ارباب الاحتلال الذي هو اصل المشكلة.

واخيرا ان من حق كل شعب يتعرض للاحتلال او العدوان ان يقاوم بالكفاح المسلح من اجل جلاء الاحتلال عن اراضيه ويزوال العدوان عن حقوقه ومما لا شك فيه ان كل شعب اثناء تصديه وممارسة حقوقه يتأثر بممارسات المعتدي نفسها حيث تؤدي اعمال القمع والقهر الى خلق نزعات ارامية وردود فعل متطرفة لدى البعض القليل من قطاعات الجماهير المقهورة، واذا كانت قيادة النضال المسؤول والواعية لا توافق على هذه النزعات او ردود الفعل فان الاصل في امكانية منعها يتوقف على منع اسبابها وهو الاحتلال او العدوان وما ينجم عنه من ممارسات قمعية وقهر لارادة الشعوب ومصادرة حقوقها وحرقاتها.

ان عملية النزول الى الشاطئ الفلسطيني الاخير هي عملية بطولية في كل معاييرنا وهي جزء من كفاحنا المسلح الذي بدأه في ١٩٦٥/١/١ وسنواصله بكل اصرار حتى بلوغ اهدافنا العادلة.

وسنستمر كمقاتلين من اجل الحرية في تربية انفسنا ومقاتلينا على مناقبه المقاتل الذي يستهدف تصفية الشر والعدوان ويسعى لتحقيق الحرية والسعادة للانسان.

عماد العدوان هو القوة فانها لا تعالج الا بالقوة.

ويعد كل تلنزم الولايات المتحدة بمثل هذه المعايير للتفريق بين ما هو ارامي وبين ما هو كفاح من اجل الحرية ومقاومة مشروعه للاحتلال او العدوان.

لقد وضع الرئيس بوش معايير شبيهة للفرقة بين الارهابي والمقاتل من اجل الحرية وهي معايير نقبلها ولكن هل التزم الرئيس بوش نفسه باحكامه تلك وهل التزم الولايات المتحدة في تاريخها مما لا ريب فيه ان العمل العدواني الذي في اواخر الحرب العالمية الثانية ضد هيروشيما ونجازاكي والذي كان هدفه مجرد استعراض واختبار اثر السلاح الذري قد تخطى كثيرا الضرورات التي يفرضها الموقف العسكري، واصاب الابرياء على نطاق واسع بحيث ان هؤلاء الابرياء كانوا هم الهدف المباشر، فاي المعايير تنطبق على مثل هذا العمل !!

واذا اردنا ان نعود الى قضية فلسطين ففي اي جانب تقع صفة الارهاب؟ وهل عملية النزول الى الشاطئ الفلسطيني المشار حولها الجدل تعتبر اراميا ام انها تأتي في نطاق الكفاح البطولي والمشروع ضد الاحتلال؟

هل يعتبر كل وصول او محاولة وصول الى المواقع العسكرية المعادية التي تغذي الاحتلال مباشرة عملا اراميا حتى وان لم يتعرض للأذى خلاله برى واحد؟!! هنا يقع الحول الامريكي المتعمد والذي يقصد منه ان يكون مجرد ذريعة وغطاء لتوجهات سياسية تتعدى مجرد التصك بالقيم او المبادئ.

ان عملية النزول الى الشاطئ الفلسطيني التي قام بها ابطال من جبهة تحرير فلسطين هي عمل بطولي في كل المعايير وأولها مجرد النجاح في الوصول الى الشاطئ في مواجهة عدو يملك القدر على المراقبة والردارات والطائرات المروحية والزوارق المجهزة باحدث التجهيزات، وهي تنم عن روح بطولية لدى المقاتل الذي يقدم على مثل هذه المواجهه في البحر حيث كل شيء مختل لمصلحة العدو، وذلك بغض النظر عن كل الدعاوي اللاحقة وحتى محاولات انتزاع الاعترافات والتصريحات من الفدائيين الاسرى بقصد تشويه الاهداف والحوافز. ويكفي ان نقول انه لا يوجد مقاتل يقدم على مثل هذه المواجهه وهو لا يملك حوافز عادله وايماننا بقضيته التي ذهب

القيادة الميدانية للانتفاضة

الامكانيات والطاقات البشرية والمادية والروحية لخدمة المعركة واستمرارها. متسلحا في ذلك بوحي متطور في طريقة تعاطيه مع الجماهير وشد لحمتها والالتصاق بها واتخاذ القرارات المسؤولة والمتعلقة بمسار الفعل النضالي اليومي في الانتفاضة، فهو يقرر متى تغلق الطرقات ومتى تغلق المحلات التجارية ابوابها ومتى تفتحها .. الخ، انهم الجنرالات الجدد الذين يدركون طبيعة العدو واساليب تفكيره ومحتوى ادواته ويعيشون في الوطن المحتل ويتصرفون وفقا للمصلحة الوطنية العليا للشورة الفلسطينية.

لقد فتحت الانتفاضة آفاقا رحبة امام تطور هذا الجيل القائد وامام بروز قيادات شابة تشكل التواصل الحقيقي بين الاجيال، ليس في مستوى الاعضاء المنظومين في اطر فصائل الثورة فحسب، بل ايضا على مستوى الشارع الشعبي نفسه. فالنخبة المنتفضة قد تمثلت في هذا الجيل الذي جمع حوله اكثر من ثلاثة اجيال. واقتحم الجغرافيا (المدن والمخيمات والقرى والاحياء) وانطلق من قاع المجتمع وتطور ونمى في المعاناة اليومية ووعيتها.

وعلى الرغم من الضربات التي يوجهها العدو للانتفاضة، فقد شكل هذا الجيل ضمانتها ولم يخضع لسياسة "العصا والجزرة" ولم يستسلم لسياسة الضرب على الجيوب، كما ان وجوده النضالي قد دفن وللأبد كل محاولات الاعداء الرامية لخلق البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

ان (ق.و.م.) هي التعبير القيادي الأبرز عن هذا الجيل ووعيه ومنهجه، وهذا ما سنتناوله بالتعريف في العدد القادم.

لقد جاءت الانتفاضة تنويعا لعملية نضالية مستمرة ضد الاحتلال، وفي تعديل وصياغة المجتمع الفلسطيني المستقل، وصيرورة في الوعي الجماعي على مستوى النخبة والشعب. ان القيادة الميدانية من حيث طبيعتها وعلاقتها بالجماهير وآليات عملها ومنهجها بشكل عام تعتبر احدى اهم الركائز التي تحدد ولدرجة كبيرة مسار الاحداث ووجهتها.

ان التحولات الاجتماعية الاقتصادية / السياسية التي شهدتها ساحة الوطن المحتل خلال العشر سنوات عاما الماضية، قد افضت الى ميلاد جيل جديد، ولد في احضان الثورة وابعادها وتجذر وعيه في مضامينها وفعلها، فتمايز عن الجيل الذي سبقه في العديد من المستويات وساهم في تجديد الاطر والهياكل الشعبية ورفدها بكادرات فنية ومحسنة، نشأت وترعرعت في اجواء المواجهات اليومية الساخنة ضد العدو.

ان القيادة الميدانية للانتفاضة بهذا المعنى هي "جيل كامل" ولد باستقلالية عن الاحتلال، ومرتبطة بالهوية الوطنية الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية ومشحون بمواد متفجرة، وملتزم بمبادئ ومنطلقات الثورة واهدافها، وما "الشبيبة" الا احدى التعبيرات الجماهيرية الصادقة التي تقع في الاطار العام لظاهرة الجيل الفتحي الجديد والتي يصعب بدونها وعي طبيعة قيادة الانتفاضة.

ان الحقيقة الأبرز في فعل هذا الجيل هو اعتماده للنضال والتضحية كمقياس ومعيار يحكم علاقاته في ذاته وعلاقاته بالمحيط. كما برزت قدرته على توظيف كل

ابواق السلام وفحيح الحرب

كما ان القدس لا تدخل في اطار الحكم الذاتي الذي قد يمنح للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة ولا يشارك سكانها العرب في اجراء الانتخابات لممثلي السكان في يهودا والسامرة وقطاع غزة لانتخابين ولا كمنتخبين

وبعد ذلك تركز السياسة الاسرائيلية الجديدة على دعوتها "كافة الدول العربية للشروع في مفاوضات سلمية الامر الذي من شأنه فتح صفحة جديدة في المنطقة من اجل تطورها وازدهارها".

بهذا يعلن الكيان الصهيوني عن خطته الواضحة بالفصل الكامل بين السلام العربي والسلام الفلسطيني. كما يفصل بين سلام الدول العربية كل على حده ملقيا مسؤولية تحقيقه على مواقف هذه الدول.. اما السلام الفلسطيني فيلغي فيه كل الشعب الفلسطيني خارج فلسطين المحتلة ويقدم مواطنة الحكم الذاتي في ظل الاحتلال الصهيوني لشعب الانتفاضة الباسل.

ويتخذ الفصل بين الخارج والداخل تكتيكا جديدا يستهدف تحميل شعبنا في الوطن المحتل مسؤولية ما ينتظره من قمع وتشريد وابعاد. فالعدو الصهيوني يطرح علنا انه سيبدأ الحوار مع الشخصيات والقيادات والقوى في الداخل التي تعارض منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كان الرد الفلسطيني داخل الارض المحتلة ولا يزال وسيبقى يشكل النصف المؤلم على وجه الكيان الصهيوني

جاءت الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة منسجمة مع التوقعات التي فرضتها طبيعة وظروف تشكيلها. ولكن ما لفت النظر هو خروجها عن المألوف باعلاء صوت المناداة والالتزام بالسلام. فشامير هو نفسه شامير الذي كان العقبة الاساسية في امكانية استمرار الحكومة الائتلافية السابقة بسبب مواقفه المتعنتة من خطة بيكر التي هي الوجه الاخر لخطته. ومع ذلك نراه يمد يده الى الرئيس الاسد ولجميع الزعماء العرب ويؤكد على ان حكومته "ستعمل على مواصلة المسيرة السلمية استنادا الى اطار السلام في الشرق الاوسط والذي اتفق بشأنه في كامب ديفيد، وضمن مبادرة السلام التي تقدمت بها بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤ بكامل اجزائها".

من الواضح ان السلام المنشود هو سلام كامب ديفيد. وان اقصى ما يمكن ان يطمح اليه الشعب الفلسطيني في اطار خطة شامير هو الحكم الذاتي "وستقوم اسرائيل بتشجيع عرب يهودا والسامرة وقطاع غزة ليشتركوا في المسيرة السلمية".

"وستعارض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية اضافية في قطاع غزة وفي المنطقة بين اسرائيل والاردن". "اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. بشكل مباشر او غير مباشر".

"والقدس الموحدة عاصمة اسرائيل الابدية، مدينة واحدة تحت السيادة الاسرائيلية غير القابلة للتقسيم..."

فالشخصيات باتجاهاتها المختلفة. والتنظيمات والقوى جميعها تضع تصفية الاحتلال الصهيوني في مقدمة اهدافها. وهي ان اختلفت فيما بينها في بعض التفاصيل، فان محاولة الصهاينة تكريس الخلافات لن تفلح. ويحاول بعض عملاء المخابرات تعميق التناقضات الثانوية واحداث الشرخ بين القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة حماس. الا ان الوعي المتنامي لدى ابناء شعبنا في الارض المحتلة يؤكد باستمرار على اهمية وضرورة التلاحم في وجه اعداء الوطن والشعب والدين ويظل قوله تعالى "اشداء على الكفار رحماء بينهم" يشكل ضمانه استمرار التلاحم واللقاء على ارض الانتفاضة.

وكما ان المحاولة الصهيونية لاحداث الشرخ داخل الساحة الفلسطينية ستكون المدخل "لاجتثاث" الانتفاضة على حد قول شامير، بل وسحقها. دون ابواق او صخب. فالأفمى الصهيونية تغزو بفحيحها اطراف الارض تجمع القوى وتستحضر المهاجرين اليهود وتعمل في ظل ابواق تنادي بالتمسك بخيار السلام.

فالكيان الصهيوني يستشعر خطر القوى العربية الناعضة في العراق وخطر الموقف العربي في حالة استنهاضه بشكل شامل وما يعني ذلك من دعم وقوة تحول دون تمكينه من تصفية الانتفاضة، ومن فرض حقائق جديدة في المنطقة عبر العدوان عبر التوسع. لكنه يستعد بشكل مكثف لتوجيه ضربه اجهاضيه بعد استكمال امكانيته العسكرية الدفاعية التي تحرم الجيش العراقي من امتلاك قدرة الردع والتدمير المؤكد المتبادل الذي يعتبره الكيان الصهيوني نهاية عصر القوة والغطرسة الصهيونية في المنطقة. ويقوم الكيان الصهيوني معتمدا على التكنولوجيا الامريكية وتجارب واختيارات حرب النجوم ببناء نظام صاروخي دفاعي مضاد للصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى الى جانب استكمال الحصول على الدفعات المتطورة من الاسلحة الامريكية التي تضمن التفوق المطلق للكيان الصهيوني على كل الدول العربية مجتمعة. وياخذ الصهاينة بعين الاعتبار امكانية حدوث لحظه تنقش فيها غيوم الفرق والخلاف بين سوريا والعراق مما يفرض على مصر ذاتها ان تعيد النظر فيما تبقى من اتفاقية كامب ديفيد.

ويبدو واضحا ان سلام شامير المطروح ليس سوى مناورة، المقصود منها كسب الوقت. خاصة ان التزام مصر في قمة بغداد بمعاهدة الدفاع العربي المشترك يلزمها باستراتيجية عربية نابعة من الاجماع والتضامن العربي.

وتزداد مخاوف الكيان الصهيوني من ردود الفعل الاوروبية تجاه تعليق امريكا للحوار مع م.ت.ف. حيث اعتبرت أوروبا ذلك ابتعادا من امريكا عن مسؤولياتها تجاه مسيرة السلام. ولئن كانت مواقف الدول الاوروبية غير متطابقة الا ان المحصلة العامة تستنكر الخطوة الامريكية. وتؤكد وقوفها الى جانب القضية الفلسطينية وتدين الممارسات الصهيونية الفاضحة في الارض المحتلة. ومن الواضح والمفهوم ان المواقف الاوروبية لا تنبع في جوهرها من عدالة القضية وحق الشعب الفلسطيني بقدر ما تنبع من طبيعة المصالح الاوروبية التي تستلزم علاقات عربية اوروبية متطورة. فكلما ازدادت المصالح المشتركة بين الدول الاوروبية المسرعة نحو تحقيق وحدتها، مع المصالح العربية في اطار الموقف العربي الموحد والمتضامن، ازداد دعم الدول الاوروبية للقضية المركزية للامة العربية وازداد الضغط الاوروبي على الكيان الصهيوني بما يخدم ويساهم في نضال شعبنا من اجل حريته واستقلاله.

وحتى امريكا التي تنطلق في دعمها المطلق للكيان الصهيوني من الحفاظ على مصالحها، فان الموقف العربي الموحد تجاهها كفيل بجعلها تعيد النظر في سياستها المنحازة بشكل سافر ضد حقوق الشعب الفلسطيني وضد مشاعر الامة العربية. لقد اكد الاخ ابو عمار في خطابه في مؤتمر القمة العربي في بغداد على اهمية الموقف العربي الموحد بقوله (لقد آن الاوان لان يمارس الموقف العربي الموحد بما يمتلك من عوامل القوة والتأثير والضغط لاقتناع الادارة الامريكية بمدى الاثار السلبية والمدمرة التي يتركها استمرار الاحتلال الاسرائيلي والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني على مستقبل العلاقات العربية الامريكية..... ولا يجوز لنا بعد الآن ان تبقى المصالح الاجنبية في وطننا العربي وفي الموقع الاستراتيجي الهام في منايا عما نتعرض له من خطر وعدوان)

الخليج العربي والمحيط الهندي.

ان مصادر التحديات هذه هدفها: اضعاف الارادة السيادة العربية والوجود الاستراتيجي العربي، من خلال العمل الدائب على تجزئة الوطن العربي وتفتيت كتلت الديموغرافية والاقتصادية، وذلك لتسهيل عملية السيطرة عليه والتحكم بمصيره ومقدراته سواء بالغزو العسكري المباشر (ويمثل الكيان الصهيوني الاداة الفعالة في هذا المجال) + السيطرة الاميركية، على منافذه وممراته البحرية الاستراتيجية (مثال: مضيق هرمز لتأمين تدفق النفط الى الغرب) وكذلك تواجد القطع العربية البحرية الاميركية في المياه الاقليمية العربية (الاسطول السادس). كما تتم عملية السيطرة على المنطقة العربية بالضغط الاقتصادي وفرض التبعية عليها وذلك للحيلولة دون تحقيق التنمية الشاملة المستقلة وكذلك منع اي تقدم علمي وتكنولوجي وهذا هو سر الحملة الهستيرية التي تشنها الدوائر الغربية، وخاصة الاميركية والصهيونية ضد العراق الشقيق.

لذلك وايماناً من القمة العربية بالانتماء القومي لدولها وشعبها، وتعبيراً عن المسؤولية القومية في المحافظة على الوجود والمصير العربيين وكذلك الحق العربي في التنمية والتقدم والحرية والاستقلال، واعترافاً بان العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيسياً في العمل العربي المشترك، وقاعدة راسخة، ومنطلقاً مادياً له، وبأنه يشكل الارضية الصلبة للأمن القومي العربي. انطلاقاً من كل ذلك جاء التأكيد في البيان الختامي الصادر عن القمة على معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي.

وفيما يلي نصها:

المادة الاولى

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصاً منها على دوام الامن والسلام واستقرارهما، عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها او في علاقاتها مع الدول الاخرى.

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة او اكثر منها، او على قواتها، اعتداء عليها جميعاً.

معاهدة

الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية

في سياق بحث الموضوع الرئيسي الذي تمحورت حوله اعمال مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في بغداد وهو: التهديدات الاميركية الصهيونية التي يتعرض لها الامن القومي العربي واتخاذ التدابير اللازمة حيالها، ورد في غير موقع في البيان الختامي للقمة نص واضح يؤكد على ضرورة التزام الدول العربية بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وذلك انطلاقاً وايماناً وتأكيداً على ما يلي:

* جدية التهديدات الاميركية الصهيونية في ظل امتلاك العراق الاسلحة المتطورة، وبخاصة، الكيماوي المزدوج، وتساعد انتفاضة شعبنا، ان هذه التهديدات التي تنبع من حقيقة التحالف الاستراتيجي الاميركي الصهيوني تستهدف اساساً الكيان القومي العربي بأسره، وحرمانه من تحقيق اهدافه وتطلعاته في الحرية والاستقلال والتنمية والتقدم.

وقد لقت هذه التهديدات بظلالها على مناقشات القمة، ومن هنا جاء الحديث عن معاهدة الدفاع العربي

المشترك وضرورة الالتزام بها في وجه كل التحديات والمخاطر المحدقة بالوجود والمصير العربيين. ان الثغرات القمّة وبرايزها للمعاهدة وبخاصة بعد التشكيلة الجديدة للحكومة الصهيونية الأكثر تعصباً والأشدّ تطرفاً وتعتناً، وما رافقها من مذابح ضد شعبنا (عيون قاره - وحق الاجنة والاطفال في غزة) اضافة الى تهديدات محمومة بحق الانتفاضة ودق طبول الحرب وكذلك في اعقاب اقدام واشنطن على تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ينكتسب اهمية خاصة وضرورة عملية في مواجهة احتمالات الحرب وسياسة العدوان والتوتر الدائم التي يتبناها التحالف الاميركي الصهيوني.

* ان تأمين الامة العربية، اي تحقيق الامن القومي العربي يرتبط بالضرورة بالقدرة على مواجهة مصادر التهديدات والتحديات والمخاطر. وهنا تبرز خطورة الكيان الصهيوني وسياسة تشجيع العدوان والحرب والتوتر التي تمارسها الامبريالية الاميركية في المنطقة العربية، والتي يجسدها الدعم الاميركي المطلق واللامحدود للكيان الصهيوني، وكذلك القواعد العسكرية الاميركية، وبخاصة التواجد البحري الاميركي في البحر الابيض المتوسط ومياه

ولذلك فانها، عملاً بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها، تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها، وبان تتخذ على الفور منفردة ومجموعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابهما.

وتطبيقاً لاحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الامن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدره من تدابير واجراءات.

المادة الثالثة

تتساور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب احدها كلما مهددت سلامة اراضي اية واحدة منها او استقلالها او امنها وفي حالة خطر حرب داهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور الى توحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على اكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة اي اعتداء مسلح.

المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله واساليبه. وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار اليهما في المادة الرابعة.

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها مما يدخل في دائرة اعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة

يؤلف، تحت اشراف مجلس الجامعة، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ احكام المواد ٢، ٣، ٤، ٥ من هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار اليها في المادة السابقة. ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار اليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة او من ينوبون عنهم.

وما يقرره المجلس باكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة

استكمالا لاغراض هذه المعاهدة وما ترمي اليه من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، ويوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وابعاد ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف.

المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية، او من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيل بتحقيق الاغراض المبينة في المادة السابقة. وللمجلس المذكور ان يستعين في اعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار اليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بالا تعقد اي اتفاق

دولي يناقش هذه المعاهدة وبالا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكا بتناهي مع اغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة

ليس في احكام هذه المعاهدة ما يمس، او يقصد به ان يمس بآية حال من الاحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة، او التي قد تترتب للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة او المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الامن في المحافظة على السلام والامن الدولي.

المادة الثانية عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، ان تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ اعلان انسحابها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية. وتتولى الامانة العامة ابلاغ هذا الاعلان الى الدول المتعاقدة الاخرى.

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقا للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة. وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة من قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الامانة العامة وثائق تصديق اربع دول على الأقل. حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٥ جمادي الاخرى سنة ١٣٦٩ الموافق ١٣ ابريل سنة ١٩٥٠ من نسخة واحدة تحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

الملحق العسكري

البند الاول

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالامور الآتية:

(أ) اعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الاخطار المتوقعة، او اي اعتداء مسلح يمكن ان يقع على دولة او اكثر من الدول المتعاقدة او على قواتها وتستند في اعداد هذه الخطط على الأسس التي يقرها مجلس الدفاع المشترك.

(ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه مقتضيات الحربية وتساعد عليه امكانيات كل دولة.

(ج) تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتماشى مع احدث الاساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوجيهه.

(د) تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك.

(هـ) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفائتها الى اعلى درجة.

(و) اعداد المعلومات والاحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وامكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

(ز) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن ان يطلب الى كل من الدول المتعاقدة ان تقدمها وقت الحرب الى جيوش الدول المتعاقدة الاخرى العاملة في اراضيها تنفيذا لاحكام هذه المعاهدة.

البند الثاني

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة او مؤقتة من بين اعضائها لبحث اي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها ولها ان تستعين بالاختصاصيين في اي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبراتهم او برأيهم فيه.

البند الثالث

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها واعمالها الى مجلس الدفاع المشترك

المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع اليه تقارير سنوية عما انجزته خلال العام من هذه البحوث والاعمال.

البند الرابع

تكون القاهرة مقرا للجنة العسكرية الدائمة، وللجنة مع ذلك ان تعقد اجتماعاتها في اي مكان آخر تعينه. وتنتخب اللجنة رئيسها من بين اعضائها لمدة عامين ويمكن تجديد انتخابه ويشترط في الرئيس ان يكون على الاقل من الضباط القادة "من الضباط العظام" ومن المتفق عليه ان يكون جميع اعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الاصلية لاحدى الدول المتعاقدة.

البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات اكثر عددا وعدة من كل من قوات الدول الاخرى، الا اذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر باجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة. ويعاون القائد العام في ادارة العمليات الحربية هيئة اركان مشتركة.

بروتوكول اضافي

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للاشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الاول من الملحق العسكري.

وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لاقرارها قبل رفعها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها الى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها واقرار ما يقتضي الحال اقراره منها.

ويكون لهذا البروتوكول من قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والاثار اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ احكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكري.

النموذج الناميبي

(التسوية . الاستقلال)

مخطط نظام جنوب افريقيا

اثر انتخابات ديسمبر ١٩٧٤. تمكن تحالف تيرنهال من السيطرة على ما يسمى بالجمعية التأسيسية التي تغير اسمها عام ١٩٧٦ الى الجمعية الوطنية. وبقرار من رئيس حكومة جنوب افريقيا العنصرية تم تشكيل مجلس وزراء ناميبيا في (١ تموز ١٩٨٠) من اثني عشر عضوا وقد تولى (ديرك موداغي زعيم الحزب الجمهوري الابيض، ورئيس تحالف تيرنهال رئاسة هذه الحكومة، وقد سعى نظام جنوب افريقيا العنصري الى جعل صيغة تيرنهال، امرا واقعا في المجالين الداخلي والخارجي.

داخليا: ايهام الشعب الناميبي بان صيغة تيرنهال تهدف الى تعزيز مخطط التسوية الدستورية، من خلال اجراء بعض الترميمات والاصلاحات الصورية في بعض المجالات الحياتية التي لا تمس واقع "الابارتيد". وخارجيا: دفع المجتمع الدولي الى قبولها في كافة المحادثات المتعلقة بناميبيا، بهدف سحب اعتراف الامم المتحدة بسوايو باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا، او على الاقل الاعتراف بتحالف تيرنهال، على قدم المساواة، مع سوايو، غير ان كل هذه المساعي قد اخفقت على المستويين (الداخلي - الخارجي). وساعد على ذلك جملة من العوامل نذكر منها:

- * حدوث انشقاقات داخل التحالف.
- * فشل التحالف في تنفيذ سياساته على المستويين الداخلي والخارجي.
- * ازدياد حدة التوتر والخلافات بين حكومة جنوب افريقيا والتحالف.

لقد ادت هذه العوامل مجتمعة الى فشل صيغة تيرنهال التي قامت اساسا لتحقيق هدفين اساسيين:

الاول: شطب سوايو عن طريق سياسة خلق البدائل الثاني: احداث تشويش وتعطيل لخطة التسوية الدولية وامام هذا القشل بسبب عجز تحالف تيرنهال داخليا وخارجيا، واستباقا لكل الاحتمالات، فان نظام جنوب افريقيا عمل على انهاء صيغة هذا التحالف، فساح رئيس الحكومة (ديرك موداغي) الى تقديم استقالته في (١٨/١١/١٩٨٣). الامر الذي ادى الى استقالة الحكومة وحل الجمعية الوطنية لاقليم ناميبيا، وفي اليوم التالي مباشرة اعلن الحاكم الاداري العام الجنوب افريقي انه سيمارس كافة الامور التنفيذية بوصف ذلك بانه اجراء مؤقت، يمهّد لاستقلال معترف به دوليا على حد زعمه، غير ان ذلك كان ذرا للرماد في العيون لانه اصبح هو المسيطر على مسار الاوضاع السياسية في ناميبيا، وقام بتشكيل جبهة داخلية، تكون مهمتها الرئيسية مواجهة سوايو، وذلك من خلال تشكيل لجان عمل من موظفين بيض ورجال اعمال ناميبيين واخرين يمثلون الفروع المحلية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في ناميبيا. على ان يغطي عمل هذه اللجان المجالات الاقتصادية والحكم المحلي والخدمات العامة وهكذا بات واضحا بان هذه الاجراءات ترمي الى اجهاض اي توجه حقيقي يحول دون اقتراب ناميبيا من عتبة الاستقلال غير ان مازن مخطط جنوب افريقيا وبالتالي فشل يرجع الى انعدام التأييد له من جانب كافة الاحزاب الرئيسية في ناميبيا ورفض المشاركة في هياكل هذه الجبهة.

وزاء هذا الوضع اتجه الحاكم العام الجنوب افريقي، الى سلك آخر، تمثل في اجراء مشاورات واتصالات مع الاحزاب الداخلية في ناميبيا في (اذار ١٩٨٣) بهدف تشكيل جبهة داخلية معارضة لسوايو، غير ان كلا من سوايو وحزب الاستقلال الوطني رفضا الدخول في هذا

المشاورات، في حين قبلت احزاب اخرى مثل (العمل الديموقراطي المسيحي من اجل العدالة الاجتماعية، وسوايو الديموقراطيين، وتحالف تيرنهال والحزب الوطني الابيض الدخول في هذه المشاورات لاجراء انتخابات في اواخر عام ١٩٨٣، معلنا ان النية غير متجه الى تشكيل حكومة داخلية مؤقتة، تجنبنا لاي رد فعل من جانب المجتمع الدولي، غير ان فكرة الانتخابات لم تصادف هوى لدى الاحزاب، الامر الذي احبطها وهي في المهد، ازاء ذلك تبني الحاكم العام الجنوب افريقي سبيلا آخر اذ اعلن في ١٤ حزيران ١٩٨٣ عن خطة لانشاء "مجلس دولة متعدد الاحزاب" يتراوح عدد اعضائه ما بين (٥٥-٥٠) عضوا على ان يكون لكل حزب يقبل المشاركة في هذا المجلس عددا من المقاعد يتراوح ما بين (١-٤) مقاعد بالتعيين، على ان تكون سلطات هذا المجلس استشارية، ومهمته الاساسية وضع دستور لناميبيا خلال ستة اشهر وعقب موافقة المجلس عليه فان مشروع الدستور سيعرض على الاستفتاء العام، وانشاء عملية الاستفتاء فان الانتماء العرقي للناخب سيدرج على بطاق الاستفتاء وانشاء فرز الاصوات فان نتيجة الاستفتاء تحسب على اساس صوت = صوتين، الاول على اساس وطني والثاني على اساس عرقي استنادا الى الجماعات العرقية ال ١١ في ناميبيا وبذلك يكون لاي جماعة عرقية حق النقض (الفيتو) على مشروع الدستور اذا صوتت غالبية ناخبيها ضد المشروع.

وفي سياق هذه المخطط تبرز الملاحظات الاساسية التالية:

الملاحظة الاولى: التركيز على الطابع العرقي للسلطة المركزية

الملاحظة الثانية: تمكين الحزب "الوطني الابيض" من عرقلة اي اقتراح باقامة دولة ناميبيا الموحدة نظرا لتمتعه بالفيتو على مشروع الدستور المقترح.

الملاحظة الثالثة: ان تشكيل "مجلس الدولة" في حد ذاته تركيز وتعميق للعامل العرقي.

وبفعل الادانة الدولية لهذا المخطط، ثم رفض الاحزاب الرئيسية المشاركة في المجلس، اضطر نظام جنوب افريقيا العنصري الى تجميد العمل به في ايلول ١٩٨٣. وازاء هذا الاخفاق الذي مني به مخطط حكومة

بريتوريا العنصرية، تنادت الاحزاب الرئيسية الى عقد (مؤتمر وطني) لمناقشة كيفية تنفيذ خطة الامم المتحدة للتسوية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تضم كافة الاحزاب الناميبيية بما في ذلك سوايو.

وكان الدافع الحقيقي وراء هذه الفكرة خشية الاحزاب الناميبيية بوجه اليها الاتهام بخلق فراغ سياسي داخل ناميبيا، فهي قد عارضت مشروع انشاء مجلس الدولة، في ذات الوقت، لم تظهر في الافق اي بلادة او بارقة امل لامكانية اجراء انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا.

اللافت للنظر في سياق التحرك السياسي للاحزاب الناميبيية، ان غالبية هذه الاحزاب راحت تسعى الى خلق صلة فيما بينها وبين سوايو، لسبب اساسيين:

الاول: عجزها عن اقامة تحالف سياسي بينها يكون قادرا على مواجهة سوايو في اي انتخابات قادمة.

الثاني: افتقارها الى التأييد الشعبي

الثالث: انعدام مواردها المالية

الرابع: اخفاق النظام العنصري في جنوب افريقيا في تمرير مخططاته، واقامة بدائل عن سوايو.

الخامس: ثبات المجتمع الدولي على اعترافه بسوايو ممثلا شرعيا ووحيدا لشعب ناميبيا.

السادس: الانتصارات العسكرية التي حققتها انجولا على قوات نظام جنوب افريقيا وقوات منظمة اونيتا العملية برئاسة مافيمبي بفصل الدعم السياسي والعسكري السوفيتي والكوبي لانجولا.

شم حصولها على الاستقلال وفي الوقت الذي سعت فيه الاحزاب الناميبيية الى الاقتراب من سوايو، فان حكومة جنوب افريقيا ظلت متشبّه بمواقفها تجاه سوايو والمتشبّهة في الحيلولة دون وصولها الى السلطة باي ثمن،

وتأكيدا لذلك قامت في اواخر عام ١٩٨٣ بعملية غزو عسكري واسعة النطاق لجنوب الاراضي الانجولية، بغية تحطيم القوة العسكرية لسوايو وهي المحاولة التي باءت بالفشل الذريع، ومع ذلك وعلى الرغم من كل محاولات تمزيق الوحدة الوطنية الناميبيية، والاعيب نظام جنوب افريقيا يتريسيف ارادة الشعب الناميبي بخلق البدائل،

وتضليل المجتمع الدولي بعزمها على منح الاستقلال لناميبيا فان صمود سوايو والثبات والتقاط الشعب الناميبي حولها، قد افشل كل هذه المحاولات، وفتح الباب واسعا امام خطة

التسوية الدولية في نطاق الامم المتحدة.

الحكومة الصهيونية الجديدة

موجة عاتية ستتكسر

قال (مناحيم بيغن) ذات يوم بعد ان نفذ الفدائيون عملية عسكرية ناجحة في عمق الارض المحتلة، قال : سأنتقم من (المخربين) بطريقة يعجز الشيطان نفسه عن التفكير بها.

كان ذلك في العام ١٩٧٨، وقد نفذ بيغن بالفعل تهديده، وامر طائراته بقصف المخيمات في جنوب لبنان وما زاد ذلك شعبنا وثورتنا الا اصرارا على التحدي. واصرارا على الثبات، واصرارا على الاستمرار.

ورحل بيغن بعد ذلك، داهمته الكآبة فاختر العزلة وانهى حياته السياسية بالفشل.. وظل الشعب الفلسطيني موجودا، وظلت الثورة مستمرة.

وبرحيل بيغن انحسرت موجة، لتحل محلها موجة جديدة لا تقل عتوا وخطرا.. هي موجة شامير - شارون، وهي موجة تعتبر في زمن التهجير القسري اعنى واخطر.

ان هذه الموجة واحدة من الموجات التي تندفع وتتحطم على صخرة صلابة الشخصية الوطنية الفلسطينية بولثي كانت الحروب الصليبية في الماضي قد شهدت حملات عديدة، جاءت الى بلادنا موجة اثر موجة، فان الموجات الصهيونية العاتية لم تتوقف.. من مرتزل الى جابوتنسكي، الى بن غوريون وغولدا مائير الى بيغن الى شامير وشارون.. فهذه الاسماء تعبیر عن عواصف وزلازل وهزات ارضية اصابت بلادنا وشعبنا بالكوارث.

وهي كوارث واجهها شعبنا بالالم والعرق والدموع والصبر واردة الحياة، واستطاع ان يصمد امامها، وان يزداد صلابة، وكما يقول المثل الشعبي "المطرقة تكسر الزجاج، ولكنها تصفح الحديد" ..

من هنا نقول ان موجة شامير - شارون التي تهب نحونا منذرة بالكوارث والفواجع قد تكون اخر موجة عاتية، وقد لا تكون الاخيرة، ولكنها بالتأكيد موجة مآلها التحطم على صخرة الارادة الفلسطينية المسلحة بعدالة القضية وبقوة الشخصية غير القابلة للانقراض.

ان اليمين المتطرف في الكيان الصهيوني هو في ذروة صعوده، فقد تمكن من تشكيل حكومة برفاسته، ولهذه الحكومة برنامج متشدد، متصادم مع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني..

فهو حكومة تريد - حسب برنامجها الذي طرحته ان تضم مدينة القدس، وان تبلع الضفة الغربية، وتزود قطاع غزة، وتريد من الدول العربية ان تأتي اليها راکعة. اما منظمة التحرير الفلسطينية فلا مفاوضات معها (لا بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة) ..

وستكون المهمة الاساسية لهذه الحكومة استيعاب الهجرة القادمة من الاتحاد السوفياتي وبقية البلدان، ولذلك فانها ستقوم بانشاء مزيد من المستوطنات في الاراضي المحتلة لاسكان المهاجرين.

وحول الانتفاضة فان الحكومة الجديدة تفكر في الاخرى بطرق (يعجز الشيطان نفسه عن التفكير بها) بهدف اخماد الانتفاضة، وكل السيناريوهات الآن قيد البحث، والغطاء الاميركي موجود، وموجود اكثر من اي وقت مضى، واي غطاء افضل من تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقرار تعليق الحوار هو تنويع لسلسلة من القرارات والمواقف الداعمة للكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة الاميركية في الامم المتحدة وفي مؤسساتها، ولجانها ومجلس أمنها.

وزارة اليمين المتطرف في الكيان الصهيوني وشامير رمزها البشع، وشارون رمزها الاكثر بشاعة، هي وزارة حرب، ووزارة توسع، ووزارة تثبيت الامر الواقع. وزارة حرب تصدر ازمة الكيان الى الخارج، وتتهى كل الظروف لابعاد جماعي وواسع، واقتلاع المزيد من ابناء الشعب الفلسطيني وميهم الى المنافي.

وزارة تنفذ برنامج الوطن البديل، وهي الخطة المناورة التي تريد تثبيت الامر الواقع خطوة خطوة، وصولا الى انشاء (اسرائيل الكبرى) من الفرات الى النيل.

وزارة تحلم بحقوق الانتفاضة، وتركيع الامة العربية، ومحور الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتنفيذ الحلم الخرافي التوفاقي باسرائيل الكبرى..

اذن نحن فعلا امام موجة عاتية لا يستهان بها، تتوفر لها ظروف دولية اذ اصبحت الولايات المتحدة التي تدعم المشروع الصهيوني ليست فقط احدى العملاقين، وانما الدولة الاكثر سطوة في العالم.

نحن امام هجمة جديدة تتمثل في محاولة تجديد شباب الكيان الصهيوني، فالهجرة او التهجير الحاصل الآن يعتبر حدثا لا يقل خطورة عن ولادة هذا الكيان، ولذلك، فان الوزارة الجديدة تعبر عن الصهيونية واحلامها الجديدة في ذروة تصاعد هذه الاحلام، ان مواجهة الهجمة الجديدة امر لا مفر منه، ولا حل الا بالمواجهة.

وعلينا ان نرفع شعار كسر هذه الموجة وتحطيمها، فاذا ما انكسرت هذه الموجة، وعجزت عن تحقيق اهدافها، فاننا نكون قد حققنا اوسع الخطوات نحو ولادة الدولة الفلسطينية، واحقاق الحقوق الوطنية لشعبنا.

علينا ان نرفع كل الاسلحة، الكفاح المسلح وهو مشروع، وقد كفلته لنا كل المواثيق الدولية، والعمل السياسي الصائب وقد تحقق انتصار واسع في الساحة الدولية بالنشاط السياسي الدؤوب، وبالانتفاضة التي تمثل اعلى مراحل الكفاح الشعبي والجماعي..

ان العدو الصهيوني، على الرغم من هذه الموجة العاتية، مازال يعيش ازماته الداخلية، وعلينا ان نكتشف نقاط ضعفه، ونعرف كيف نسدده الضربات العسكرية والسياسية في منطقة (كعب آخيل) الموجودة في جسم هذا الكيان الصهيوني.

ان دحر السياسة الشامية، ودحر السياسة الشارونية، والحقاق الهزيمة بسياسة الليكود والاحزاب الصهيونية الاخرى، يحتاج منا الى تشديد النضال، والصمود، ومواجهة الصعوبات بالارادة والقوة والعمل دون ان نسألم او نقدم التنازلات.

نعم.. هناك عواصف وانواء في محيطنا، ولكن الموجة القادمة ستتكسر كما انكسرت الموجة الصليبية الاخيرة.

وبالثبات ستتكسر هذه الموجة، وبالثبات نواجه الافكار الشيطانية لليمين الصهيوني الفاشي الذي مازال يفكر بطريقة يعجز فعلا الشيطان نفسه عن التفكير بها. ■

تعليق الحوار الاميركي ضوء اخضر لتصعيد الهجمة الصهيونية ضد الانتفاضة

كان لتعليق الحوار الاميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية، اشرا كبيرا على الاحداث الاخيرة في الضفة وقطاع غزة، بل ربما كان هذا التعليق سببا مباشرا واساسيا لما يجري الان من احداث خطيرة، تحديدا في القدس وضواحيها وفي الشريحة المحتلة منذ عام ١٩٤٨.

فمن حيث التوقيت يجب ان نذكر ان قرار الرئيس الاميركي بوش بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية كان مواكبا لتشكيل الحكومة اليمنية المتطرفة برعاية يتسحاق شامير وعضوية شارون ورفائيل ايتان رئيس اركان جيش العدو الصهيوني خلال حرب لبنان، ويوفال نثمان وموشارينز، من مشاهير التطرف والتعصب والانفلاق.

اما معنى هذا القرار فهو واضح تماما ولا يحتاج الى تحليل معمق كي ندرك انه بمثابة رسالة الى شامير ومجموعته المتطرفة تحثهم على اطلاق يدهم في قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني، مادامت معركة انتخابات الرئاسة الامريكية قد دخلت مرحلة نشطة على حد تعبير صحيفة امريكية فالرئيس بوش يسعى الى ولاية اخرى في البيت الابيض، وهو في سبيل ذلك لا يريد التناقص مع

الحكومة "الاسرائيلية"، وبالتالي لا يريد اي خلل من شأنه ان يحرك ضده معارضة اعلامية، خاصة وان هذه المعركة الانتخابية تحتاج الى تحليل كبير. اضافة الى ان موقف الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة ضعيف ويقتصر الى اية تأثيرات اذا لم نقل انه موقف ضاغط على منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالمقابل استغلت حكومة شامير موقف الولايات المتحدة واعتبرت تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية مجرد خطوة اولية لاثبات ان هذه المنظمة ليست مؤهلة للمشاركة في عملية السلام، كما اعتبرت التعليق اثباتاً لصحة موقف الحكومة الصهيونية الذي لم يكف عن المطالبة بوقف هذا الحوار بصورة نهائية.

على ضوء هذا الموقف الأمريكي شدد العدو الصهيوني من هجمته ضد الانتفاضة رافعا نسق عمليات القمع والقتل الى اعلى المستويات، وخاصة في مدينة

القدس وضواحيها، وان الاحداث الاخيرة في سلوان وابو طور وضاحية البريد وراس العامود مامي الانماذج للوحشية الصهيونية التي اختارت القدس لعدة اسباب، منها ان القدس في الادبيات الفلسطينية هي عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، ومركز من مراكز الجذب لصالح القضية الفلسطينية في العالم الاسلامي والمسيحي، اضافة الى ان القدس من اهم مراكز قوة الانتفاضة. والسبب الثاني، هو ان القدس (اسرائيلية) في العرف الصهيوني، اي انها ضمت الى الكيان الصهيوني بموجب قانون سنة الكنيسة في عهد حكومة المعراخ، ثم جدد في عهد حكومة الليكود، وبالتالي فان ضرب الانتفاضة في القدس وتهجير العديد من سكانها واستبدالهم بالمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي لن يلقى اية معارضة امريكية، حتى معارضة اللغزية، وكذلك لن يستطيع الاتحاد السوفياتي تقييد او وقف هجرة اليهود السوفيات، كما سبق ومهد، لان هؤلاء يستوطنون في منطقة "اسرائيلية" بموجب قانون الكنيسة. وهنا يبدو الهدف الصهيوني واضحا تماما، واضعاف الانتفاضة الفلسطينية

في القدس وسحب الموقف المعنوي نتيجة هذا على باقي مناطق الانتفاضة، والاستيلاء على العديد من المنازل في احياء المدينة القديمة وتوطين المهاجرين الجدد فيها، وخلق حالة ديمغرافية لمواجهة اية ضغوط دولية قد تطالب بحل مشكلة القدس.

من جانب آخر استغلت حكومة شامير لتصعيد هجمتها ضد الانتفاضة حدثين عالميين، مباريات كأس العالم لكرة القدم في ايطاليا، والهزات الارضية في ايران، وقد شغلت هذه الاحداث المساحات الاوسع في وسائل الاعلام العالمية ولم تقدر لاحداث الانتفاضة الا القليل وهذا الامر زاد في رغبات شامير لارتكاب المزيد من الجرائم ضد ابناء الشعب الفلسطيني.

اما على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية فقد رفضت القيادة الفلسطينية شروط الادارة الامريكية للاستمرار في الحوار، ورفضت بصورة جلية وواضحة ادانة العملية العسكرية على شواطئ تل ابيب، وقدرت ان الموقف الامريكي موقف ابتزازي يهدف الى شق الصف الفلسطيني.

مع تهديد الكثير من الاوهام تجاه حقيقة الموقف الامريكي، بعد تعليق الحوار، صعد الشعب الفلسطيني انتفاضة لتشمل كل ارجاء الوطن، وشدد على الانضباطية وتطوير اساليب النضال من اجل الصمود وتحقيق الانتصار، وفلاحظ ان ابناء الشعب الفلسطيني صعدوا من العمليات بالاسلحة النارية، فخلال الفترة الاخيرة زرع العديد من العبوات الناسفة في العديد من المناطق شملت القدس والرملة واللد والخضيره والعفولة، واستهدفت مراكز استيعاب المهاجرين الجدد والعديد من المنشآت الصهيونية الاخرى، وهذا يعني ان الانتفاضة نقلت جانبها من المعركة مع العدو الى داخل فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨ وعمقت التلاحم النضالي بين الضفة وقطاع غزة من جانب وبين ابناء الشعب الفلسطيني في المثلث والجليل والنقب من جانب اخر. فاصبح الكل سواء في مجرى النضال الوطني التحرري.

وانطلاقاً من ذلك فان الاخ ابو عمار عندما اعلن ادانته للارهاب اكد على حق شعبنا وثورتنا في النضال بكافة الوسائل وفي مقدمتها الكفاح المسلح من اجل تحقيق اهداف شعبنا في دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني.

اذا كانت ادارة بوش تعتقد ان عودة الحوار الى الاستمرار سواء على نفس المستوى السطحي الذي كان او حتى بتقديم اغراءات ترغيبية مقابل التنازل عن حق الشعب الفلسطيني وثورته ومنظمته وحركته الرائدة فتح عن الكفاح المسلح، فان هذه الادارة تكون واهمة، ونحن ندرك جيداً انها تعرف ان منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح لن تتخلى عن الكفاح المسلح. ولكن الادارة الامريكية تحاول ان تخلق الشرخ بين من يعتقدون ان امريكا جادة في الوصول الى تحقيق سلام عادل بعيداً عن العنف والقتل، وبين من يدركون جيداً انحيارها السافر للكيان الصهيوني ومسؤوليتها المباشرة عن كل الجرائم التي ترتكب ضد شعبنا نتيجة للدعم اللامحدود الذي يلقيه الكيان الصهيوني من الادارة الامريكية. لقد وصلت تحليلات بعض حسني النيه الى ان خطوة تعليق الحوار الامريكي مع المنظمة انما هو مقدمه لممارسة ضغوط امريكية على حكومة شامير وذلك لجعلها تنساق في طريق السلام وتنصاع لخطة بيكر!!

وعلى الرغم من ان خطة بيكر ليست سوى خطة شامير نفسه التي رفضها بعد ان اعادها بيكر في غلافها الامريكي، فان ترويج شامير لتمسكه باتفاقيات كامب ديفيد والعمل على تعميمها ليعم السلام الصهيوني منطقة الشرق الاوسط، ليس سوى محاولة جديده لكسب الوقت. فالمعروف ان شامير واركان وزارته كانوا من معارضي اتفاقيات كامب ديفيد في عهد بيجن. ومن المنطقي ان يبالغوا الان في معارضتها لدرجه تدفعهم الى التصريح والتلميح بضرورة العودة لاحتلال سيناء لاستيعاب المزيد من اليهود المهجرين من الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية ومن اماكن اخرى في العالم.

لقد ضربت امريكا بخطوة تعليق الحوار عرض الحائط بالارادة العربية التي عبرت عنها روح القمه في بغداد. وتذكر امريكا جيداً ان الموقف العربي الموحد ضد

سياساتها المنحازة للعدو الصهيوني سيكون له اثره الفعال على مصالحها ومستقبل العلاقات العربية الامريكية. ولكن امريكا ايضا تدرك ان بعض العرب اضعف من ان يواجهوا الموقف الامريكي بصلابه. وهنا يظل المحك الطليعي هو الاساس في منع الانهيار. وفي الصمود والتضحية وفي العمل الدؤوب من اجل تجميع السواعد المقاتله، والارادات الفعاله والقلوب المؤمنه بحتمية النصر وتحقيق التضامن العربي الفعال على مستوى الامه العربية والاسلاميه. هذا هو الموقف الطليعي لحركتنا وثورتنا، الذي وقفته فتح في الانطلاقة الاولى وفي الانطلاقة الثانية وفي الكرامة وفي جبل الشيخ والعروب وغزه والضفة والجليل والقدس والمثلث والنقب .. وفي كل مره كانت الادارة الامريكية تشدد هجمتها ومؤامرتها وصرختها "باي باي مي. ال. او." كان طائر الفينيقي يخرج من بين الرماح معيذا الامجاد الى الشعب وللأمه. وما استطاع الابتزاز يوما ان يفرض عليه الخضوع او الانحراف عن المبادئ.

وحوار اليوم المعلق بين الانحياز الامريكي السافر للعدو الصهيوني وبين الابتزاز الامريكي المتفطرس لشعبنا الفلسطيني وممثلته الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، سيبطل كما هو الى ان نعيده من موقع القوة بالكفاح المسلح وتصعيد حرب التحرير الشعبية المتأججه اليوم داخل الارض المحتلة، والتي تسجل عصر الانتفاضة المجيده على صفحات التاريخ الخالد. لتؤكد ان هذه الارض الفلسطينية مهما حشدوا عليها من مرتزقه ومهجرين وقتله فان ارادة الشعب الفلسطيني وحتمية الصحوه القومييه العربية التي بدأت تعكس روح الانتفاضة من بغداد، ويدأت تفتح افاق الالتزام العربي لمواجهة الخطر الداهم الذي لا يستثنى احدا. ولوضع حد للانحياز الامريكي السافر للكيان الصهيوني. وهذا لن يكون الا بالموقف العربي الذي يجعل المصالح الامريكية مرهونه بالموقف الامريكي والواضح الصريح والمعادل من القضية المركزيه للامه العربية، قضية فلسطين. يومها سيكون الكيان الصهيوني قد اصبح عبئا على الولايات المتحدة.. ويومها سيتحقق لشعبنا وامتنا النصر الاكيد.

وانها لثورة حتى النصر



سباق علم الزمن

... وتترالى تصريحات العدو الصهيوني المتلاحقة..
امعانا في التأكيد والتشديد على السياسة الصهيونية
الامبريالية التوسعية، لم لا وقد قدم الرئيس الامريكي
مديته للحكومة الفاشية الجديدة بمناسبة نيلها ثقة
الكنيست الصهيوني.. بموقفه الصارخ العداء ضد م.ت.ف.
وضد الشعب الفلسطيني.

التصريح الاول اطلقه وزير الدفاع موشيه اريئيل وتضمن
الاعلان عن القرار بتشكيل وتسليح حرس المستوطنين بدءا
من مستعمرة كريات اربع في الخليل.

والتصريح الثاني اطلقه وزير الاسكان اريئيل شارون
وتضمن الاعلان عن عدم النية في توطین المهاجرين من
اليهود السوفييت في الضفة والقطاع ولكن سيتم توطین
اليهود الاخرين فيهما بينما لن يمنع استيطان المهاجرين
السوفييت في تلك المناطق اذا ارادوا.

والتصريح الثالث لوزير الشرطة الذي اكد ان القتل
سيستمر اذا ما استمرت اعمال الاحتجاج في احياء
القدس العربية وقد ترافق هذا التصريح فعلا مع تكثيف
الضغط على التجمعات السكانية العربية في دائرة ومحيط
مدينة القدس بحدودها الواسعة. ومع اعلان صهيوني يؤكد
عدم قبول مشاركة سكان القدس الشرقية في اية انتخابات
لسكان الاراضي المحتلة.

اذن لقد بدأت فعلا محاولة ذات تطور نوعي لابتلاع
الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وخاصة الضفة الغربية
منها.

وخطوة الابتلاع هذه ذات اتجاامين: الاول زيادة
المستوطنين واطلاق ايديهم والثاني محاولة تهجير السكان
الفلسطينيين بالضغط عليهم لكي يؤدي هذه الضغط الى
مفاداة اكبر عدد من الشباب الى الخارج والى تشتت
التجمعات السكانية الفلسطينية في الداخل بحيث يتم

التغيير الديموغرافي في القدس وما حولها اولاً.

ان مرحلة جديدة تبدأ في المواجهة اليوم، يحمل
فيها الفلسطيني سيفه مجردا وعاريا بينما
يتمترس الصهيوني في خندق التفوق في الامكانيات واطلاق
يده وتغطيته السياسية من قبل الولايات المتحدة، وتركه
حرا في داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وما من شك ان ابتلاع الصهيوني لما اقتضاه في عام
١٩٦٧ سيؤدي الى اقتضام جديد، وسوف لن ينقذ
المنطقة سكوتها او مهادنتها او استسلامها لمشينة
الامريكي او انتظارها حتى يصبح الصهيوني اكثر قدرة
بالكان والقوة والصواريخ الموجهة والقذائف المضادة
للسواريخ.

ان ما يجري من قبل العدو ويمسندة الولايات
المتحدة هو كسب الوقت واجراء المتغيرات في الواقع
وفرضي الحقائق الجديدة لكي ينطلق منها في خطوته
المقبلة.

وعليه فان السباق يجري على الزمن، وقد بدأ هذا
السباق فعلا ليس اليوم وانما بالامس وقبل الامس انه يجري
عبر حركة التاريخ ذاتها التي يختلط فيها ارساء
النقيض بذور نقيضه مع نفي النفي.

وعبر حركة التاريخ التي لا تحمل في آفاقها الثابتة
سوى ما يتواءم مع قيمها القادمة وهي القيم الاكثر سموا
وانسانية.

وهذا القانون هو قانون التنازل وهو قانون الدعوة الى
التحرك والبدء، فالصرخة تختلط بالثقة، والدعوة
تتحسن الخطر ولكنها مفعمة بالامل وبامكانيات القوة
الوعده.

وما سيسقط عبر التجربة فعلا هو الصهيوني الذي
يجيء ضد تيار القيم والتاريخ والانسان وهم المتقاعسون
الذين سوف يحرقهم ويسود صفحتهم تيار الصهيوني،
الذي يجد متسعا في هامش الشر ليس الا.

ونحن اذ نرفع الصرخة عالية نستلهم المقولة ان ما
اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وانه لا شيء بدون الكفاح
المسلح، وان المجد القادم سوف يكون من فوهة البندقية
الثائرة، ومن فوهة البندقية وحدها. ■

- الإتصالات والمراسلات:

- البريد الخاص: ص.ب. ١٨٠ - ١٠٨٠ - الجمهورية التونسية.